اصلاح القطاع المصرفي في العراق واثرة على الائتمان المصرفي للمدة (2004 – 2015)[1]

أ. م. د. عبدالرحمن عبيد جمعة الباحث .ياسر حسين علي

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الانبار

المستخلص

يمثل الاصلاح المصرفي احد المواضيع المهمة في العديد من الدول وذلك باعتباره احد الوسائل التي تلجأ اليها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانه وعلى الرغم من اجراءات الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 الا ان عملية الاقراض المصرفي مازالت متعثرة.

يهدف البحث الى استعراض اهم الاجراءات المتبعة في العراق بعد عام2003 وكيف كان دورها في زيادة الائتمان المصرفي من خلال التحليل الاقتصادي ، وانطلاقاً من فرضية مفادها ان الاصلاح المصرفي سوف يؤدي الى زيادة الائتمان المصرفي ويحقق توزيع افضل للائتمان بين القطاعات الاقتصادية، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي واجراءات تحرير اسعار الفائدة وتحرير الائتمان والسماح بفتح فروع لمصارف اجنبية وغيرها من اجراءات الاصلاح قد ادت بالنتيجة الى زيادة الائتمان المصرفي وايضا اتضحت هيمنة الحكومة على اغلب هذا الائتمان مما يبين انخفاض الوعي المصرفي.

اما التوصيات التي توصل اليها البحث فان اهمها اتخاذ اجراءات اضافية لتطوير عمل القطاع المالي وزيادة الائتمان المصرفي كأجراء الاندماج المصرفي بين المصارف الخاصة ونشر الوعي المصرفي وتوفير بيئة امنة ومستقرة والتشجيع على تطبيق والالتزام بالتعليمات والاستراتيجيات التي يصدرها البنك المركزي بهدف تطوير القطاع المالي والمصرفي ويؤدي الى زيادة الائتمان المصرفي المقدم.

Abstract

Banking reform is one of the most important issues in many countries as one of the means used by the state to achieve its role in the economic, social and political fields, and despite banking reforms in Iraq after 2003, the banking lending process is still faltering.

The research aims to review the most important procedures followed in 2003 and how its role was to increase bank credit through economic analysis and based on the hypothesis that banking reform will lead to an increase in bank credit and achieve a better distribution of credit among the economic sectors. Conclusions The independence of the Central Bank of Iraq, the liberalization of interest rates, the liberalization of credit, the opening of branches of foreign banks and other reform measures have led to an increase in bank credit. The core of this credit, which shows the decline in banking awareness.

As for the recommendations reached by the research, the most important is to take additional measures to develop the work of the financial sector and increase bank credit, such as the integration of banking among private banks, spreading banking awareness, providing a secure and stable environment and encouraging the application and compliance with the instructions and strategies issued by the Central Bank. Banking provider.

[1] -البحث مستل من رسالة ماجستير .

اولاً: المقدمة

1-1- مقدمة البحث

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الحيوية والمثمرة في الاقتصادات العالمية ويرتبط بعلاقات متشابكة مع القطاعات الأخرى ، يؤثر فيها ويتأثر بها، وقد شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة نتيجة الجهود الاصلاحية التي بذلتها معظم بلدان العالم وذلك من خلال تحرير أسعار الفائدة والغاء وتخفيف القيود على الائتمان وتعويم أسعار الصرف فضلاً عن السماح بفتح فروع لمصارف اجنبية.

ان وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بفاعلية لخدمة الاغراض المنتجة والحد من المخاطر الائتمانية من المتطلبات الاساسية لتقوية القطاعات المالية والمصرفية، وشهدت القطاعات المالية والمصرفية ومنذ سبعينات القرن العشرين العديد من التطورات في الصناعة المصرفية التي ساعدت على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

ومع ما شهده العراق من تطورات سياسية واقتصادية بعد عام 2003 فقد كان من الضروري اجراء حزمة من الاصلاحات في القطاع المصرفي من خلال تشريع القوانين والاجراءات والتسهيلات واعادة الهيكلة لجعل هذه القطاع اكثر مرونة وفعالية مما ينعكس هذا الاصلاح في زيادة حجم ونوع الائتمان المقدم .

1-2- مشكلة البحث

على الرغم من اجراءات الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 من تحرير لأسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر واستقلالية البنك المركزي ودخول مصارف اجنبية واستقرار سعر الصرف وحرية دخول وخروج رؤوس الاموال واعطاء الحرية للمصارف في رسم سياستها الا ان عمليات الاقراض المصرفي ما زالت متعثرة وليست بمستوى الطموح من حيث حجم تلك القروض او من حيث انواعها.

1-3- اهمية البحث

يعتبر الاصلاح والمصرفي من اهم السياسات والبرامج التي تستخدمها الدولة من اجل تطوير وضمان سلامة النظام المالي وزيادة قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات وتوسيع النشاط الائتماني ، لذلك يمكن ان يؤدي الاصلاح المصرفي دورا مهما في التأثير على قدرة القطاع المصرفي لرفع معدلات الائتمان وكفاءتها وانواعها.

1-4- هدف البحث

تهدف الدراسة الى تحليل اهم اجراءات الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 واثرها على الائتمان المصرفي بعد الاصلاح من حيث حجم ونوع الائتمان المقدم.

1-5- فرضية البحث

يمكن ان يؤدي الاصلاح المصرفي في العراق الى تطور ايجابي في مؤشرات القطاع المصرفي من جهة وي ويؤدي الى زيادة حجم الائتمان المصرفي ويحقق توزيع افضل للائتمان بين القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى.

1-6- منهجية البحث

من اجل الوصول الى هدف الدراسة ولاختبار ما جاء في فرضياتها ، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها.

ثانياً: اصلاحات القطاع المصرفي العراقي

لقد ورث العراق بعد عام 2003 اقتصاداً منهاراً ونظاماً مالياً ومصرفياً متخلفاً في كافة النواحي الادارية والخدمية والمالية نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وعسكرة الانتاج وتورط بعض المصارف الحكومية بعلاقات مالية داخلية وخارجية مربكة بالإضافة الى ضعف ارتباط العراق بالنشاط الاقتصادي العالمي والتطورات العالمية في جميع المجالات سواء ان كانت فكرية او مالية او مادية مما ادى الى ضعف الثقة الدولية بالمصارف العراقية وضعف دور هذه المصارف في النشاط الاقتصادي العراقي والنشاط التنموي (**الصوري ، 2014 :2**)،مما تطلب إجراء اصلاحات في القطاع المصرفي تتمثل بما يأتي:

2-1: الاطار التشريعي والقانوني

من اجل الوصول الى قطاع مصرفي كفوء وفعال يجب اتخاذ اصلاحات قانونية وتشريعية تمثل هذه القوانين والتشريعات البنية التحتية للإصلاح المصرفي (**الشكري وحسين ، 2013 : 182**).

وتتمثل هذه الاصلاحات القانونية والتشريعية بالاتي :

1- اصدار قانون البنك المركزي العراقي المرقم (56) لسنة 2004 الذي اعطى البنك المركزي استقلالية حسب المادة (2) من القانون التي نصت على ان يتمتع البنك المركزي بالاستقلال فيما يقوم به من اعمال من اجل تحقيق اهدافه وعدم قيام الحكومة العراقية بتوجيه التعليمات والتدخل في عمله وتضمنت المادة (26) من القانون نفسه عدم قيام البنك المركزي العراقي اقراض اي جهة عامة او هيئة حكومية بصورة مباشرة او غير مباشرة باستثناء عمليات السوق المفتوحة (**حسين ، 2014 :26**)، لذلك فان استقلالية البنك المركزي يحميها التشريع الدستوري والقانوني للبنك وان اي تعديل اساسي تطلبه مقتضيات السياسة العامة للدولة يتطلب موافقة السلطة التشريعية (**ثويني ، 2009 : 3**).

2- اصدار قانون المصارف التجارية العراقية المرقم (94) لسنة 2004 الذي يمثل الخطوة الاساسية لإرساء نظام مصرفي كفوء يعمل وفق المعايير الدولية واعطى القانون الحق للمواطن بتحويل المبالغ عبر الجهاز المصرفي وقنواته من خلال تقديم وثائق تدل على اهداف هذا التحويل بما يتلاءم مع قواعد وسلوك العلاقات الاقتصادية والمحاسبة المقبولة دولياً (**موسى،2009:209**)، وقد اجاز القانون للمستثمر الاجنبي امتلاك اسهم في مصرف عراقي ويخضع للمتطلبات المحددة في القانون واللوائح التنظيمية المعمول بها وايضاً اجاز القانون في المادة (4) الحق للأجانب امتلاك مصارف او اسهم في مصرف فقط في حال تم الخضوع لرقابة موحدة من قبل سلطة رقابية في البلد الام ، واتاحت تعليمات اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء واستناداً الى احكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 مشاركة المصارف الاجنبية والافراد في رؤوس اموال المصارف العراقية وبناءاً عليه حصلت 7 مشاركات منذ عام 2005 وتعد هذه الخطوة اول مبادرة وطنية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (**تقرير الاستقرار المالي في العرق ، 2014 : 27**)، وتشير الوقائع الى دخول (7) مصارف خاصة بالمشاركة مع مصارف اجنبية هي (دار السلام ،

التجاري العراقي ، المنصور ، الائتمان العراقي ، الاهلي العراقي ، بغداد ، التعاون الخليجي) ومن ابرز المصارف الاجنبية المشاركة (HSBC ، مصرف قطر الوطني ، المصرف الوطني الكويتي ومؤسسه التمويل الدولية ، وكابيتال بنك الاردني ، وبنك قطر الوطني وبنك الخليج المتحد البحراني والمصرف الزراعي الايراني، وشركة العراق القابضة الكويتية الجنسية) وكما موضح في الجدول الاتي:

الجدول (1)المصارف العراقية الخاصة ورؤوس اموالها والجهات الاجنبية المشاركة

اسم المصرف	اسم المشاركة الاجنبية	نسبة المشاركة الاجنبية	تاريخ المشاركة	رؤوس الاموال لعام 2015
التجاري العراقي	النبك المتحد البحراني ومؤسسة التمويل الدولية	62%	2005	250.000
دار السلام	H.S.B.C	58%		150.000
الائتمان العراقي	البنك الوطني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية	91%	2006	250.000
الاهلي العراقي	كابيتال بنك الاردني	78%	2005	250.000
بغداد	بنك الخليج المتحد البحراني وبنك برقان الكويتي	52%	2005	250.000
المنصور للاستثمار	من ضمن مؤسسيها بنك قطر الوطني	51%	2005	250.000
التعاون الاقليمي	من ضمن مؤسسي المصرف الزراعي الايراني / اقتصاد نوين ايراني	87%	2007	144.481
المجموع				1.544.48

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ،تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2015.

ووصل عدد المصارف الخاصة الاجنبية في العراق الى (18)مصرفاً هي(زرآت التركي، ملي ايران، بيبلوس اللبناني ،انتر انتركونتيننتال لبنان، بنك بيروت والبلاد العربية، آيش بنك التركي ، أبوظبي الاسلامي، وقفلر التركي، البركة التركي، بنك بارسيان، بنك الاعتماد اللبناني، البحر المتوسط، بنك اسيا التركي، البنك اللبناني الفرنسي، ستاندر تشارترد، فرنسبنك، لبنان والمهجر، بنك الشرق الاوسط وافريقيا)(**التقرير الاقتصادي السنوي ،2014: 3**) وقد اصدر البنك المركزي العراقي بتاريخ 2010/2/18 تعليمات تلزم المصارف المجازة بممارسة الصيرفة بزيادة رؤوس اموالها خلال فترة ثلاث سنوات الى (250) مليار دينار اعتباراً من تاريخ صدور القرار وتكون (100) مليار خلال سنة واحدة و (150) مليار دينار خلال سنتين في حين تكون (250) مليار خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار وفي حال عدم استكمال العدد المطلوب من راس المال في غضون المدة المحددة فانه سوف تلغى الاجازة الممنوحة للمصرف استناداً الى احكام المادة (3) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 (**محمد ، 2014 : 163**). وعقد البنك المركزي ورشة عمل في 2013/11/24 من اجل تعديل قانون المصارف المرقم (94)

لسنة 2004 وقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 واصدر توجيهات مهمة بشأن التعديل لكن لم يتم تنفيذها **(تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2014 :6)**.

3- تشريع قانون مكافحة غسيل الاموال المرقم (93) لسنة 2004 الذي يعد احد الخطوات المهمة في تعديل البنى المؤسساتية والقانونية للنظام المالي والمصرفي وسبب صدور القانون هو ان عملية غسيل الاموال في العراق هي احدى مظاهر الفساد كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإرهاب والجريمة وان هذه الظاهرة تتزايد خطورة يوم بعد يوم وخاصةً في عصر الانفتاح الاقتصادي وتعاظم دور القطاع الخاص والعولمة وتزايد التجارة غير المشروعة حيث يلجأ المتعاملون في الانشطة غير المشروعة الى تبييض امولهم من خلال المؤسسات المالية ، ووفق هذا القانون فقد تم تحديد العقوبات التي تراوحت بين السجن والغرامات المالية ومنح القانون للبنك المركزي السلطة في مراقبة عمل المؤسسات المالية وانشاء مكتب لمراقبة عمل المؤسسات المالية والابلاغ عن حالات غسيل الاموال ويتمتع هذا المكتب بالاستقلالية **(موسى ، 2009 : 210)**.

4- صدور قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 **(تقرير الاستقرار المالي في العراق ،2010 :3)** ومن خلال القراءة المتأنية لفصول ومواد القانون يمكن تحديد اهم المحاور التي تضمنها وهي كما يأتي **(الشكرجي واخرون ،195:2008)** .

أ- حق الملكية الكاملة للأجانب ، حيث يحق للمستثمر الاجنبي ان يتملك بحدود (100%) من القطاعات الاقتصادية كافة من دون استثناءات او حدود وعلى نفس القوانين المطبقة على المستثمر العراقي الاقل قدرة وكفاءه باستثناء القطاع النفطي العراقي .

ب- حرية انتقال رؤوس الاموال والارباح من العراق الى الخارج وضآلة الضريبة المفروضة على دخل المستثمر الاجنبي .

ت- يحق وفق القانون انف الذكر للمستثمر الاجنبي امتلاك وحيازة الاوراق المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من دون قيد او شرط ووفقا لقانون الاستثمار العراقي فانه يكون حضور المصارف الاجنبية في العراق عبر الاشكال الثلاثة الاتية :-

- فرع كامل يكون تابع للشركة الام .
- شركة تابعة برأس مال مستقل .
- مشاركة مع مصارف عراقية قائمة.

5- اصدار قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة 2015 ، حيث شهد عام 2015 تأسيس اول مصرف اسلامي حكومي في العراق تزامناً مع اصدار القانون وهو مصرف النهرين الاسلامي و(8) مصارف خاصة بالإضافة الى مصرفين عربي واجنبي حيث وصل عدد فروع المصارف الاسلامية العاملة في العراق (94) فرعاً في نهاية عام 2015 موزعة بواقع (63) فرعاً في المحافظات و (31) فرعاً في بغداد ، وتوزعت فروع المصارف الاسلامية بين (86) فرعاً لمصارف خاصة و (4) فروع لمصارف حكومية و (4) فروع لمصارف عربية واجنبية **(تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2015 : 7)**.

2-2- تطـوير نظـم المـدفوعات المصـرفية ومواكبـة التطـورات التكنلوجيـة فـي العمـل المصرفي:

تـم تطـوير نظـم المـدفوعات المصـرفية ومواكبـة التطـورات التكنولوجيـة الحديثـة والتوسـع فـي اسـتخدام الوسـائل الالكترونيـة فـي مجـالات الـدفع والتسـوية والمقاصـة داخـل العـراق وخارجـه حيـث بـدأ البنـك المركـزي العراقـي بتطبيـق نظـام المـدفوعات الالكترونـي منـذ عـام 2006 مـن اجـل تطـوير القطـاع المصـرفي وزيـادة كفـاءة وفاعليـة مـن اجـل تحقيـق الاسـتقرار المـالي مـن خـلال تـداول الامـوال الكترونيـاً والتقليـل مـن التـداول الـورقي **(فيحان ، 2014 : 43)**.

ومن الانظمة الالكترونية المتطورة التي قام البنك المركزي العراقي بإدخالها وتدريب كوادره عليها هي :

1- شبكة ربط المصارف العراقية Iraq Inter-Banking Network (IIBN)

وهـي شـبكة لاسـلكية تعمـل بتقنيـة عاليـة تعمـل علـى ربـط فـروع المصـارف الرئيسـية بالإضـافة الـى وزارة الماليـة مـع البنـك المركـزي مـن اجـل تنفيـذ نظـام المـدفوعات وكـذلك تـربط فـروع البنـك مـع بعضـها الـبعض لغـرض انجـاز الفعاليـات المختلفـة وتتميـز هـذه الشـبكة بالكفـاءة والسـرعة وامكانيـة التوسـع وتـم تشـغيل الشـبكة فـي عـام 2009 وتـم تشـغيل نظـامي (Web sense) مـن اجـل حمايـة منظومـات الانترنـت مـن اعمـال القرصـنة والفايروسات**(التقرير الاقتصادي السنوي،2010 :63)**.

2- نظـام مقاصـة الصـكوك الالكترونيـة (ACH) الـذي يمُكـن المصـارف المشـاركة وفروعهـا مـن تبـادل اوامـر الـدفع بطريقـة آليـة فيمـا بيـنهم ويـتم ارسـال صـافي التسـوية النهائيـة الـى نظـام التصـفية الاجماليـة الانيـة وكـذلك يـتم تبـادل الصـكوك الالكترونيـة المرمـزة بـالحبر الممغـنط مـن خـلال هـذا النظـام ويـتم الاحتفـاظ بنسـخة الصـك الاصـلية فـي الفـرع المـودع ويـتم ارسـال نسـخة الصـك وكافـة بياناتـه الـى الفـرع المسـحوب عليـه **(تقريـر الاستقرار المالي في العراق ، 2014 : 7)**.

3- نظـام التسـوية الاجماليـة الانيـة (RIGS) الـذي يمثـل احـد الانظمـة المهمـة التـي يـتم فيهـا تبـادل المـدفوعات الالكترونيـة بـين المصـارف مـن خـلال شـبكة امنـة وكفـؤة ويضـمن هـذا النظـام تسـوية فعليـة ونهائيـة لأوامـر الـدفع المتبادلـة بـين المشـاركين وبصـورة مسـتمرة خـلال يـوم العمـل ، حيـث يـتم مـن خـلال فعاليـات النظـام الابتعـاد عـن التنفيـذ اليـدوي للعمليـات والـتخلص مـن المشـاكل التـي تحـدث مـن خـلال التسـوية اليدويـة بـين المصـارف، وبلـغ عـدد التحـويلات الماليـة بـين المشـاركين (المصـارف الحكوميـة والاهليـة ووزارة الماليـة) فـي عـام 2012 بحـدود (33.500) تحـويلاً بالـدينار العراقـي و (7.000) تحـويلاً بالـدولار الامريكـي**(تقريـر الاسـتقرار المـالي فـي العراق،2012 :52)**.

4- نظـام ايـداع وتسـجيل السـندات الحكوميـة (CSD) الـذي يـتم مـن خلالـه فحـص واختبـار البرامجيـات الخاصـة بالنظـام المحـدث مـن قبـل كـادر تـابع للمديريـة العامـة للعمليـات الماليـة وادارة الـدين وفريـق الـدعم فـي البنـك المركـزي العراقـي ، حيـث بلـغ عـدد المصـارف المشـاركة فـي النظـام (29) مصـرفاً بالإضـافة الـى وزارة الماليـة وهيئـة التقاعـد العامـة ودائـرة رعايـة القاصـرين ،ومـن خـلال الاسـتبيان الـذي اجـراه قسـم البحـوث فـي السـوق الماليـة فـي المديريـة العامـة للإحصـاء والابحـاث فـي عـام 2013 توصـل الـى ان اغلـب المصـارف الخاصـة فـي العـراق العراقيـة والاجنبيـة تمتلـك نظـام مصـرفي شـامل ونسـبة هـذه المصـارف (96%) مـن

المجموع الكلي للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة والاجنبية وان المصارف الحكومية وخاصةً مصرف الرافدين قد تعاقد مع شركة B-PLAN لتزويدهم بنظام مصرفي شامل منذ عام2007.

وهذه الانظمة ساعدت على تطوير العمل المصرفي من جوانب عدة حيث السرعة في تقديم الخدمة والدقة في اعداد البيانات المالية وسهولة الرقابة الداخلية **(تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2014 :9)**.

5- استخدام نظام (CAMEL) لتقييم المصارف من قبل البنك المركزي العراقي الذي يسمى ايضاً مؤشرات الحيطة الجزئية ويعتمد هذا النظام على ستة مؤشرات تجميعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وهي كفاية راس المال، وجودة الموجودات، وسلامة الادارة، والايرادات والربحية، والسيولة، وايضاً الحساسية لمخاطر السوق **(تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2015 : 32)**.

6- قام البنك المركزي مؤخراً بتفعيل قسم المكتب الامامي لتنفيذ عمليات شراء العملات والاوراق المالية وسعى الى تحديث نظام التداول (Dealing) من خلال اضافة منصة التداول (FAX) لجهاز (Eikon) واستكمال اجراءات توقيع اتفاقية اضافية مع وكالة بلومبرغ لبيع وشراء العملات الاجنبية والاوراق المالية **(التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2016 :7)**.

7- لغرض الحصول على افضل اداء في العمل المصرفي وتوفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف المتعلقة بالسفر فقد قام البنك المركزي بأنشاء منظومة فيدوية تساعد على متابعة اعمال البنك مع الجهات الخارجية وذلك عبر تحديد المواصفات الفنية وفق افضل المعايير وتم نصب المنظومة من شركة (CISCO) وتم تفعيل حزمة تبادل الملفات (File sharing) ونظام البريد الالكتروني (Outlook) ونظام (Exchange) ونظام (ActiveDirectory) **(التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي،12:2016)**.

8- في خطوة مهمة ومن اجل مواكبة التطورات التقنية فقد اقدمت المصارف العامة بعد عام 2004 وبضمنها المصارف المشاركة على ادخال النظم الاحترافية في عملها مثل نظام (BANKS) ونظام (Orient) وكذلك نظام وسترن يونين من اجل ضمان سرية التحويل وتجنب القرصنة العالمية **(تقرير الاستقرار المالي في العراق ،8:2015)**.

9- ضمن استراتيجية البنك المركزي الجديدة فقد سعى البنك المركزي الى انشاء وادارة المقسم الوطني للدفع بالتجزئة للمدفوعات من خلال استخدام نظام يقوم بالعمليات التبادلية بين المصارف داخل العراق ، ويتم في نهاية يوم العمل اجراء عمليات التسوية في حسابات المصارف وتكون جميع عمليات الدفع المحلي تحت اشراف البنك المركزي ويمُكن هذا النظام للشخص حامل البطاقة الائتمانية اجراء عمليات السحب المالي والشراء من نقاط وأماكن البيع التابعة للمصارف الاخرى في كافة انحاء البلاد ، وتم ايضاً توحيد المواصفات الامنية للصكوك من اجل توفير الحماية للصكوك المسحوبة على المصارف والحد من عمليات التزوير والتأكد من صحة صدور الصك ، ومن المبادرات ايضاً التي تم انجاز العمل بها مؤخراً ضمن استراتيجية البنك المركزي الجديدة اعتماد الرقم المصرفي الموحد (IBAN) لغرض توحيد ارقام الحسابات المصرفية في جميع المصارف العاملة في العراق مما يسهم في تحسين الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التسوية والمقاصة محلياً ودولياً ويتحقق ذلك من خلال توحيد مواصفات رقم الحساب داخل القطاع المصرفي، وتم اختيار صيغة الرقم الحسابي الدولي الموحد للعراق حيث يتكون من 23 مرتبة **(التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2016 :16)**.

2-3- استبدال العملة

لقد سعى البنك المركزي الى تبديل الطبعة الثالث عشرة من العملة العراقية التي صدرت بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق التي كانت تحمل مواصفات فنية رديئة مما يجعلها قابلة للتلف والتزوير وجرت عملية استبدال العملة من خلال التنسيق مع سلطة الائتلاف المؤقتة خلال الفترة من 2003/10/5 الى 2004/1/15 وتم التعاقد مع دار السك البريطانية (ديلارو) ذات المكانة العالمية وحققت عملية استبدال العملة نتائج ايجابية اهمها زيادة ثقة الجمهور بالعملة المحلية كونها تحمل مواصفات فنية عالية يصعب تزويرها او تلفها مما حقق بعض الاستقرار النسبي في الطلب على النقود وتوحيد سعر الصرف ، وساهمت عملية استبدال العملة في توحيد عملية التداول في كافة انحاء البلاد لذلك يمكن القول بان الطبعة الجديدة للعملة قد اسهمت في تخفيض عملية الدولرة والاحلال النقدي (**موسى ، 2009 : 211**).

2-4- اعادة الهيكلة المصرفية :

تتمثل اعادة الهيكلة المصرفية في العراق بمجموعة من الاجراءات التي تستهدف زيادة مستوى التنافسية في الجهاز المصرفي العراقي وتطوير اداء البنوك وذلك ضمن معيارين مهمين هما السرعة والانضباط (**عبد الحميد ، 2013 : 151**).

وفي اطار البرنامج الاصلاحي للجهاز المصرفي الحكومي فقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل اعادة تأهيل وهيكلة المصارف الحكومية لأنها تمثل حجر الزاوية في النظام المصرفي العراقي حيث تمتلك قرابة (48.7%) من الفروع وتقدم (90%) من حجم العمل ولديها (70%) من الودائع الحكومية (**تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2012 :9**).

وبذلك فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ووزارة المالية حول اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد وتحت اشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم وفق ذلك وضع برنامج يستمر من 2008 ولغاية 2012 من اجل تأهيلهما(**فيحان ، 2014 :44**) .

ويتضمن برنامج اعادة هيكلة النظام المصرفي في العراق الذي يمثل تطبيقاً لاتفاقية الاسناد بين العراق وصندوق النقد الدولي النقاط الاتية (**الصوري ، 2014 :2**):

1- اعادة النظر بالهيكل التنظيمي وتشخيص المشاكل التشغيلية والمالية والرقابية التي تواجهها المصارف الحكومية وتصفية المشاكل المالية وتم على ضوء ذلك زيادة راس المال.

2- تحقيق كل ما يتعلق بمبادئ الادارة الرشيدة والعمل على تطبيق توصيات لجنة بازل الدولية التي تتعلق بفصل راس المال عن الادارة وادخال التكنولوجيا الحديثة والنظام المصرفي الشامل.

3- اصدار اللوائح التنظيمية من قبل البنك المركزي من اجل تنظيم عمل المصارف الحكومية والخاصة وتطبيق الرقابة الفعالة من قبل السلطة الإشراقية ومن قبل المصارف نفسها.

4- اعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة وبالأخص قانون المصارف واجراء التعديل اللازم عليها.

5- انشاء (اللجنة الاشرافية العليا) من اجل الاشراف على مشروع اعادة هيكلة المصارف وتتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي ووزير المالية ورئيس ديوان الرقابة المالية وتقوم بالأشراف المباشر على تنفيذ برامج الاصلاح واعادة الهيكلة.

ولغرض تفعيل التعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية والبنك فقد اتخذ البنك مؤخراً مجموعة من التدابير منها تفعيل التنسيق مع هذه الجهات وبعدة مستويات من خلال تأسيس لجنة تنسيق للسياستين النقدية والمالية وتم تشكيل لجنة عمل بهذا الخصوص تعمل على ادامة التواصل وتنسيق الادوار وتبادل وجهات النظر.

2-5- التخلص من الكبح المالي

ويتمثل ذلك بالاتي :

أ- **تحرير اسعار الفائدة :** يعد تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة في العراق من الدعائم الرئيسية في استراتيجية الاصلاح المصرفي، حيث كان البنك المركزي العراقي يحدد اسعار الفائدة التي تتقاضاها او تستوفيها المصارف او المؤسسات المالية الاخرى واستخدم هذا الاجراء كأداة نقدية مباشرة خلال فترة التسعينات وغيرها اكثر من مرة بناء على مستجدات الاقتصاد **(التقرير الاقتصادي السنوي ،2004: 14).**

اما في ظل الاصلاحات فقد عمد البنك المركزي ومنذ عام 2004 الى التحرير الفوري لأسعار الفائدة على الادوات المالية المحلية (القروض والودائع) ويعد هذا الاجراء خطوة مهمة في ولادة قطاع مصرفي معاصر وكفوء يعطي للمقترضين الحرية في اتخاذ قراراتهم بدلاً من التقيد بأوامر يصدرها البنك المركزي العراقي وبذلك سوف يشجع هذا الاجراء الاعمال التجارية والمشاريع وزيادة انتاجيتهم وربحيتهم **(شاكر ، 2013 : 45).**

الجدول(2) يبين سعر فائدة البنك والمعدل الموزون لأسعار الفائدة على الايداع والائتمان المصرفي خلال مدة الدراسة حيث يلاحظ ان سعر فائدة البنك (Policy Rate) قد بلغ عام 2004 بعد استخدام المعدلات الموزونة (6%) ثم ازداد سعر فائدة البنك الى (7%) ثم الى (20%) في عام 2007 الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار فائدة الائتمان الاولي الى (22%) والثانوي (23%) سنوياً واسعار الفائدة على ايداعات المصارف ومن اجل تحقيق الاستقرار المالي عمد البنك المركزي على خفض سعر فائدة البنك الى (16.8%) في عام 2008 وفي عام 2009 بلغ (8.8%) ، ثم استمر البنك خلال المدة (2010-2014) اعتماد سعر فائدة البنك او السياسة مقداره (6%) وذلك لحرص البنك المركزي على الاسهام في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص**(التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 :36).** اما فيما يتعلق بمعدلات اسعار الفائدة على الائتمان المصرفي فقد بلغت في عام 2004 (12.53%) ثم شهدت ارتفاعاً بعد ذلك حتى وصلت في عام 2007 الى (18.8%)، ان سبب هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع القروض الممنوحة من قبل المصارف (الرافدين والرشيد والاستثمار، الزراعي، الشمال، الشرق الاوسط) وكذلك بسبب ارتفاع اسعار الفوائد في ثلاثة مصارف اهلية هي (الشرق الاوسط ، البصرة الدولي ، الاهلي العراقي) **(التقرير الاقتصادي السنوي،2007:10).**

الجدول (2) سعر فائدة البنك والمعدل

الموزون لأسعار الفائدة على الايداع والائتمان المصرفي خلال المدة (2004 – 2014)

السنوات	سعر فائدة البنك	ودائع التوفير	الودائع الثابتة	الائتمان المصرفي
2004	%6	%0.01	%0.14	%12.53
2005	%7	%4.23	%6.48	%14.46
2006	%10.42	%5.6	%9.17	%15.05
2007	%20	%5.39	%11.87	%18.8
2008	%16.8	%8.8	%11.1	%16.2
2009	%8.8	%5.9	%8.4	%14.8
2010	%6	%3.0	%6.2	%12.3
2011	%6	%4.2	%6.1	%11.4
2012	%6	%4.3	%5.8	%11.2
2013	%6	%4.06	%5.4	%10.81
2014	%6	%4.01	%5.3	%10.67
2015	%6	%4.05	%5	%12.5

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية للمدة(2004–2015).

ثم انخفض المعدل الموزون لأسعار الفائدة على الائتمان بعد عام 2007 حتى وصل في عام (2014) الى (10.67%) ان اسعار الفوائد على الائتمان تميل الى الانخفاض بسبب انخفاض الاسعار المستوفاة من قبل المصارف.

ب–تحرير الائتمان: من اجراءات التخلص من الكبح المالي واجراء التحرير المالي في العراق المهمة هو تحرير الائتمان والتوجه نحو نظام السوق حيث تم الغاء خطط الائتمان السابقة التي كان يفرضها البنك المركزي العراقي على حرية تخصيص الموارد الائتمانية بين مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا الاجراء جعل اليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة بشكل شفاف **(الراوي،2015:86)**.

ج– سعر الصرف

ان قانون البنك المركزي الاخير لم يتضمن نص صريح مباشر يدلل على نظام سعر الصرف المتبع الا انه قد قام بإلغاء متطلبات غطاء العملة وذلك في المادة (40) من القانون المرقم (56) لسنة 2004 مما يفسر انه اتجاه نحو سعر الصرف المرن ولكن في الوقت نفسه لم ينفِ القانون اهمية الاحتياطات الدولية والاجنبية الواجب الاحتفاظ بها، وبذلك فان القانون اعطى المرونة الكافية للسلطة النقدية في اختيار الترتيبات المناسبة لذلك فان ما يحصل حالياً هو نوع من التعويم المدار الذي يسُمح من خلاله بهامش بسيط من الحركة وعليه يمكن القول ان العراق يتبع نظام الصرف المرن ، وضمن البرنامج الاصلاحي بعد عام 2004 فقد اقام البنك المركزي مزاداً للعملة الاجنبية واعتمد على نظام الصرف الذي يتحدد من خلال العرض والطلب وقد ساهم مزاد العملة في تحقيق التوازن ما بين عرض العملة المحلية والطلب على العملة

الاجنبية الامر الذي ادى الى تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي خلال المدة (2004-2015)،وكما في الجدول الاتي:

الجدول (3) معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي

السنوات	سعر السوق	سعر المزاد
2004	1453	1453
2005	1472	1469
2006	1475	1467
2007	1267	1255
2008	1203	1193
2009	1182	1170
2010	1186	1170
2011	1196	1170
2012	1233	1166
2013	1232	1166
2014	1214	1186
2015	1247	1187

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للمدة (2004-2015)

حيث يلاحظ من الجدول (3) ان سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار الامريكي (سعر السوق) قد بلغ في عام 2004 (1453) وسعر المزاد (1453) ايضاً واستمرت اسعار الصرف بالارتفاع حتى وصلت الى (1475) (سعر السوق) و(1467) (سعر المزاد) عام 2006 ، ثم تحسن سعر الصرف بعد عام 2008 وذلك لان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تهدف الى دعم وتقوية سعر صرف الدينار العراقي والتقليل من التضخم ودفع محصلة النمو الاقتصادي وايضاً بسبب الاستقرار الامني (**التقرير الاقتصادي السنوي،53:2008**)، وفي عام 2009 فقد بلغ سعر المزاد (1170) اما في السوق الموازي فقد ارتفع سعر الصرف عن السنة السابقة حيث بلغ (1186) بعد ان كان (1182) دينار لكل دولار اي بنسبة تغير مقدارها (0.4%) اما في المدة (2010-2012) فقد شهد سعر السوق ارتفاعاً ملحوظاً اما سعر المزاد فلم يتغير بل انه انخفض في عام 2012 الى(1166) بعد ان كان (1170) اما بعد عام 2013 فقد انخفض سعر السوق الى(1214) في عام 2014 وارتفع سعر المزاد الى (1186) اما في عام 2015 فقد ارتفع سعر السوق والمزاد الى (1247) و(1187) على التوالي.

ثالثاً: تطور الائتمان المصرفي في العراق بعد اجراءات الاصلاح المصرفي للمدة 2004-2015

تعد وظيفة منح الائتمان في المصارف التجارية من الوظائف الأساسية بعد وظيفة قبول الودائع لان لها دور تمويلي كبير في النشاط الاقتصادي (**الشكري وحسين ، 2013 :187**)، ويتصف ائتمان المصارف التجارية الممولة للنشاطات الاقتصادية والتجارية كافة بانه ائتمان قصير ومتوسط الاجل في اغلب الأحيان

مـع وجـود بعـض الاسـتثناءات فـي بعـض المصـارف بمـنح الائتمـان طويـل الاجـل وبسـبب ذلـك فـان النشـاط الائتماني للمصارف التجارية واسع ويسهم في تمويل الاستثمارات (**سعيد ، 2008 :103**) .

ويتكـون الائتمـان المصـرفي فـي العـراق مـن الائتمـان النقـدي والائتمـان التعهـدي وفيمـا يلـي تحليـل لكـل واحـد منها :

3-1- تطور الائتمان النقدي

لقد شـهد الائتمـان النقـدي فـي العـراق تطـوراً واضـحاً حيـث يلاحـظ مـن الجـدول (4) والشـكل (1) الزيـادة فـي اجمـالي الائتمـان النقـدي الممنـوح مـن قبـل المصـارف العراقيـة حيـث بلـغ حجـم الائتمـان النقـدي الممنـوح مـن قبـل المصـارف الحكوميـة والخاصـة خـلال عـام 2004 (0.810) ترليـون دينـار ثـم ازداد بعـد ذلـك ليصـل الـى (1.582) ترليـون دينـار فـي عـام 2005 وبمعـدل نمـو سـنوي بلـغ (95%) واخـذ بالزيـادة المسـتمرة حتـى وصـل فـي عـام 2015 الـى (36.8) ترليـون دينـار ، ان سـبب الزيـادة فـي الائتمـان النقـدي تعـود الـى الاجـراء الإصـلاحي الـذي اتخـذه البنـك المركـزي العراقـي والقاضـي بتحريـر الائتمـان مـن خـلال احكـام الفقـرة (3) مـن المـادة (4) مـن قـانون البنـك المركـزي العراقـي رقـم (56) لسـنة 2004 ، حيـث يعتبـر اجـراء تحريـر الائتمـان والتوجـه نحـو آليـات السـوق وإلغـاء خطـط الائتمـان التـي كانـت مفروضـة قبـل عـام 2004 مـن الإجـراءات المهمـة التـي سـاعدت علـى نمـو الائتمـان النقـدي وكـان لقـانون المصـارف التجاريـة رقـم (94) لسـنة 2004 الأثـر الواضـح علـى زيـادة الائتمـان النقـدي حيـث أدى الـى توسـع نشـاط المصـارف مـن خـلال المشـاركة مـع المصـارف الأجنبيـة ، وايضـاً لاشـك ان مـن أسـباب زيـادة الائتمـان النقـدي هـو صـدور قـانون الاسـتثمار رقـم (13) لسـنة 2006 الـذي شـجع الاسـتثمارات وسـهل علـى المسـتثمر الأجنبـي الطريـق للتعامـل مـع المصـارف ومنحـه الحريـة فـي تحويـل الأمـوال والارباح مـن العـراق الـى الخـارج، وتعـود الزيـادة فـي اجمـالي الائتمـان النقـدي ايضـاً الـى زيـادة عـدد المصـارف والفـروع فـي العـراق بعـد التسـهيلات التـي وضـعها البنـك المركـزي العراقـي حيـث ازداد عـدد فـروع المصـارف الحكوميـة والخاصـة مـن 492 عـام 2009 الـى 1039 عـام 2014 ، وكـان للإصـلاحات التـي جـرت علـى القطـاع المصـرفي وسـوق الأوراق الماليـة والمتمثلـة باسـتخدام التكنولوجيـا المتطـورة ومنهـا اسـتخدام نظـام مقاصـة الصـكوك الالكترونيـة الاثـر فـي زيـادة الائتمـان النقـدي و تـم تشـغيل شـبكة ربـط المصـارف العراقيـة (IIBN) التـي ربطـت فـروع المصـرف الرئيسـية مـع البنـك المركـزي وايضـاً فـروع البنـك مـع بعضـها الـبعض وايضـاً ادى اسـتخدام نظـام التسـوية الإجمـالي الآنيـة (RIGS)الـى زيـادة الائتمـان ويمثـل هـذا النظـام احـد الأنظمـة التـي يـتم مـن خلالهـا تبـادل المـدفوعات الكترونيـاً بـين المصـارف ويضـمن هـذا النظـام السـرعة والدقـة فـي تبـادل المـدفوعات ووصـل عـدد التحـويلات بـين المشـاركين فـي هـذا النظـام خـلال عـام 2012 بحـدود (33500) تحـويلاً بالـدينار العراقـي لا شـك ان لهـذه التحـويلات الأثـر الواضـح علـى زيـادة اجمـالي الائتمـان ، كمـا سـاعد اسـتخدام الـنظم الاحترافيـة فـي المصـارف الخاصـة علـى زيـادة الائتمـان المقـدم مـن قبـل المصـارف الخاصـة وبالتـالي اجمـالي الائتمـان بعـد عـام 2004 ومثـل هـذه الأنظمـة نظـام (BANKS) ونظـام (ORIENT) اللـذان يضـمنان سـرية التحويـل ،ان اسـتخدام هـذه الأنظمـة المتطـورة سـاعد علـى زيـادة الثقـة بالجهـاز المصـرفي بسـبب توقـع انخفـاض المخـاطر ممـا أدى الـى زيـادة الائتمـان لان الائتمـان غالبـاً مـا يتأثر بمخاطر عدم السداد.

الجدول (4) اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف

العراقية الخاصة والحكومية والاهمية النسبية للمدة 2004 – 2015 (ترليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	الأهمية النسبية %	الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	الأهمية النسبية %	اجمالي الائتمان النقدي	نسبة النمو %
2004	0.584	72	0.226	28	0.810	_
2005	0.659	41.6	0.923	58.4	1.582	95.3
2006	0.766	29	1.87	71	2.636	66.6
2007	0.106	4	3.336	96	3.442	30.5
2008	0.572	12.5	3.978	87.5	4.55	32.2
2009	0.700	13.2	4.6	86.80	5.3	16.4
2010	0.900	9.5	8.5	90.5	9.4	77.3
2011	1.6	12.3	11.4	87.7	13	38.2
2012	5.1	24.5	15.7	75.5	20.8	60
2013	6.6	28	17	72	23.6	13.4
2014	7.2	21.2	26.9	78.8	34.1	44.4
2015	7.7	20.9	29.1	79.1	36.8	7.9

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير والنشرات الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2004 – 2015).

اما فيما يتعلق بأسعار الفائدة ودورها في التأثير على الائتمان النقدي في العراق فانه يلاحظ ان اجراء تحرير أسعار الفائدة كان له تأثير واضح على زيادة الائتمان حيث ان سعر الفائدة على الإيداع يعتبر من اهم المؤثرات على حجم الائتمان باعتباره كلفة يدفعها المصرف للمودعين فارتفاع أسعار الفائدة خلال المدة 2004–2008 أدى الى انخفاض نسبة النمو في اجمالي الائتمان حيث يلاحظ من الجدول (4) ان نسبة النمو في اجمالي الائتمان قد انخفضت من (95.3%) في عام 2005 بسبب ارتفاع المعدل الموزون لأسعار الفائدة على الإيداع (الودائع الثابتة) من (0.14%) في عام 2004 الى (11.87%) في عام

2007 كما في الجدول (2) اما بعد عام 2007 فانه يلاحظ ان انخفاض أسعار الفائدة قد أدى الى زيادة نسبة النمو في اجمالي الائتمان.

واثرت زيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق ايضاً على قدرة المصارف في منح الائتمان حيث ان اجمالي رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق قد زادت من (0.244) ترليون دينار في عام 2004 الى (10.1) ترليون دينار في عام 2015 .

الشكل (1) تطور الائتمان النقدي للمدة (2004 – 2015)

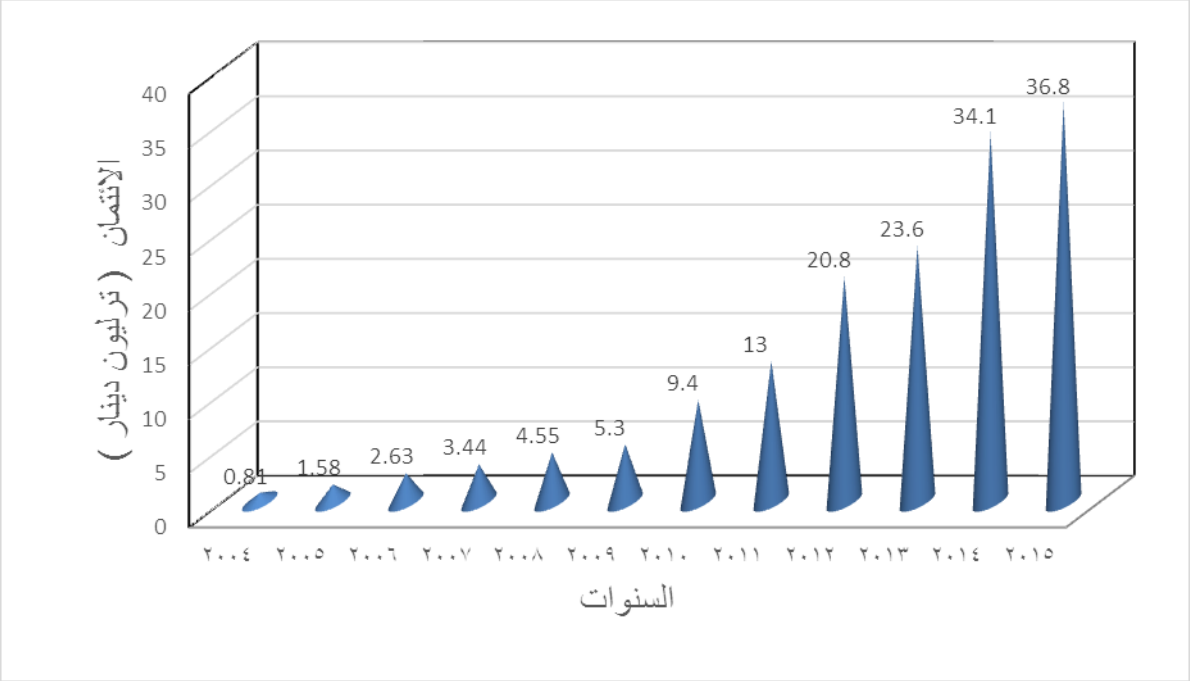

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

وفيما يتعلق باثر أدوات السياسة النقدية على الائتمان المصرفي فان لإجراءات السياسة النقدية والمتمثلة بتغير نسبة الاحتياطي الالزامي الأثر الواضح على الائتمان المصرفي ، فقد ارتأى البنك المركزي العراقي ان تكون نسبة الاحتياطي القانوني 25% من مجموع الودائع (**التقرير الاقتصادي السنوي ، 2005 :16**).

ثم بعد ذلك تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية من (25 %) الى (20 %) ابتداءً من نيسان 2010 حتى وصلت الى (15 %) على كافة الودائع المصرفية ، ويتم الاحتفاظ بنسبة (10 %) لدى البنك و (5 %) في خزائن المصرف(**تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2010 :14**) .

لاشك ان لهذه الاجراءات الاثر في زيادة نسبة النمو في اجمالي الائتمان النقدي حيث ازداد من (16.4 %) في عام 2009 الى (77 %) في عام 2010 ، واثر انخفاض احتياطات المصارف العاملة في العراق على الائتمان فانخفاضها من (1.8) ترليون دينار عام 2011 الى (1.2) ترليون دينار عام 2012 تلبيه لتعميم البنك المركزي لتوسيع نطاق الائتمان أدى الى زيادة النمو في اجمالي الائتمان من (38.2 %) الى (44.4 %)، ويلاحظ انه وعلى الرغم من تأثير انخفاض الاحتياطي الالزامي خلال المدة 2004-2015 على الائتمان المصرفي الا ان هذا التأثير ليس بالمستوى المتوقع فانخفاض الاحتياطي الالزامي من 25 % الى 20 % ثم الى 15 % وزيادة اجمالي الائتمان النقدي من 0.810 ترليون دينار في عام

2004 الى 36.8 تريليون دينار في عام 2015 ،وسبب ذلك وجود احتياطات نقدية فائضة لدى المصارف العراقية حيث ان المنطق الاقتصادي يشير الى ان تأثير أدوات السياسة النقدية باستخدام الاحتياطي الالزامي يرتبط بعلاقة عكسية مع قدرة المصارف على منح الائتمان ، وايضاً لم يكن تأثير سعر إعادة الخصم في البنك المركزي العراقي على الائتمان المصرفي متماشياً مع المنطق الاقتصادي حيث وعلى الرغم من انخفاضه في بعض السنوات فأننا نجد انخفاضاً في معدل نمو اجمالي الائتمان كما في الجدول (5) وذلك يعود لأسباب عديدة ابرزها وجود احتياطات فائضة لدى البنوك وعدم رغبتها في منح الائتمان بسبب سوء الأوضاع الأمنية في العراق وسعيها لتجنب المخاطر.

الجدول (5) سعر إعادة الخصم للبنك المركزي العراقي ونسبة النمو في الائتمان

السنوات	سعر الخصم %	نسبة النمو في الائتمان النقدي %
2004	%6	_
2005	%7	95.3
2006	%10.42	66.6
2007	%20	30.5
2008	%16.8	32.2
2009	%8.8	16.4
2010	%6	77.3
2011ذ	%6	38.2
2012	%6	60
2013	%6	13.4
2014	%6	44.4
2015	%6	7.9

المصدر: العمود **(1) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية للمدة(2004-2015)**

العمود (2) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ولقد اعتمد البنك المركزي على عدة وسائل لغرض زيادة وتطوير الائتمان النقدي والتعهدي منها **(الزبيدي ، 2015 :129)** :-

1- تشجيع المصارف على توسيع الخدمات الائتمانية.

2- العمل على تطبيق اللوائح الارشادية لغرض تصنيف الائتمان ووضع مخصصات لكل صنف تتفق مع المخاطر المتعلقة به.

3- العمل على انشاء شركة ضمان الودائع والقروض .

4- تخصيص نسبة من الاعتمادات الموجهة لاستيراد القطاع العام للمصارف الخاصة.

اما فيما يخص توزيع الائتمان بين القطاع الحكومي والخاص فانه يتضح من خلال الجدول (4) والشكل (2) ان الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية قد بلغ عام 2004 (0.584) ترليون دينار وبأهمية نسبية (72 %) الامر الذي يدلل على ان القطاع الحكومي قد استحوذ على نسبة كبيرة خلال هذا العام وحتى عام 2005 حيث بلغت الأهمية النسبية للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الخاصة (58 %) من اجمالي الائتمان واستمر القطاع الخاص بالاستحواذ على اكثر من نصف الائتمان النقدي الممنوح حتى بلغ في عام 2015 (29.1) ترليون دينار وبأهمية نسبية مقدارها (79.1 %)، ان هذا يدلل على قدرة المصارف الخاصة على تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية لما لهذا القطاع من دور في مراحل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي (**التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 :51**).

الشكل (2)

الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من قبل المصارف الى القطاع الحكومي والخاص للمدة (2004 – 2015)

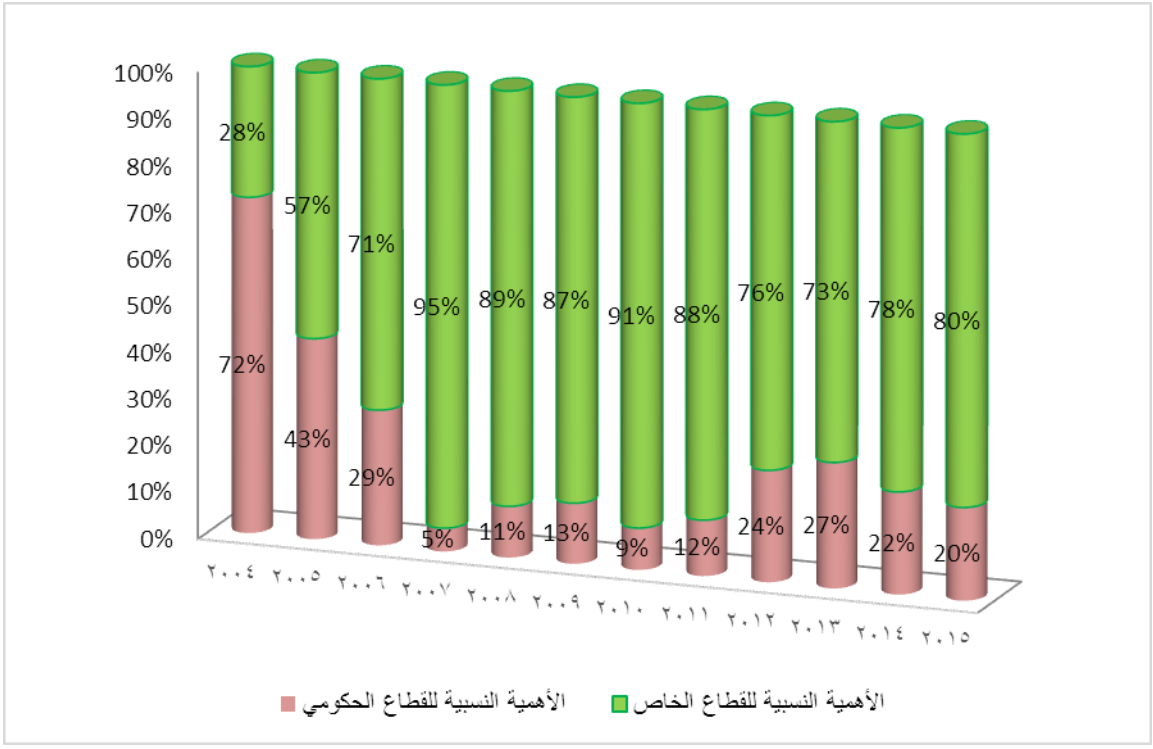

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

اما فيما يتعلق بتوزيع الائتمان النقدي حسب النوع فانه يلاحظ من الجدول (6) والشكل (3) ان القروض والسلف الممنوحة من قبل القطاع المصرفي حصلت على النصيب الأكبر من الائتمان خلال المدة (2004 – 2015) وشهدت تطوراً ملحوظاً حيث ارتفعت من (0.388) ترليون دينار عام 2004 الى (30.3) ترليون دينار عام 2015 ،ان سبب هذا النصيب الأكبر الذي حظيت به القروض والسلف يعود الى الإجراءات الإصلاحية التي اصابت القطاع المصرفي وقيام المصارف التجارية بتقديم القروض لشرائح كبيرة من العراقيين وزيادة عدد الفروع المصرفية وتحسن الأوضاع الاقتصادية، ثم جاءت الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) بالمرتبة الثانية بعد القروض والسلف وشهدت هي الأخرى تطور وزيادة ملحوظة خلال

المدة (2004– 2015) حيث ازدادت من (0.291) ترليون دينار عام 2004 الى (3.2) ترليون عام 2015 .

اما الديون المتأخرة والكمبيالات فقد شهدت تطوراً ملحوظاً حيث ازدادت الديون المتأخرة من (0.89) ترليون دينار عام 2004 الى (3) ترليون دينار عام 2015 وانخفضت الكمبيالات المخصومة من (0.40) ترليون دينار عام 2004 الى (0.147) ترليون دينار عام 2015.

الجدول (6) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق حسب النوع(ترليون دينار)

السنوات	القروض والسلف	الحسابات الجارية (المكشوف)	ديون متأخرة التسديد	الكمبيالات المخصومة
2004	0.388	0.291	0.89	0.40
2005	0.599	0.391	0.92	0.69
2006	1.3	0.115	0.69	0.74
2007	1.4	1.2	0.142	0.57
2008	3.3	0.956	0.227	0.45
2009	3.9	1.2	0.238	0.79
2010	7.3	1.5	0.272	0.93
2011	9.7	2.6	0.455	0.195
2012	16.9	1.17	0.18	0.187
2013	24.7	11.1	2	0.181
2014	28.2	3.4	2.4	0.185
2015	30.3	3.2	3	0.147

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، اعداد متفرقة .

لاشك ان لإجراءات الإصلاحية التي قام بها البنك المركزي كان لها الدور البارز على توزيع الائتمان حسب النوع ، حيث ان المصارف التجارية تحاول جذب المودعين وتشجيع المقترضين من خلال إزالة وتخفيض العراقيل امام المتعاملين معها.

الشكل (3)توزيع الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق حسب النوع

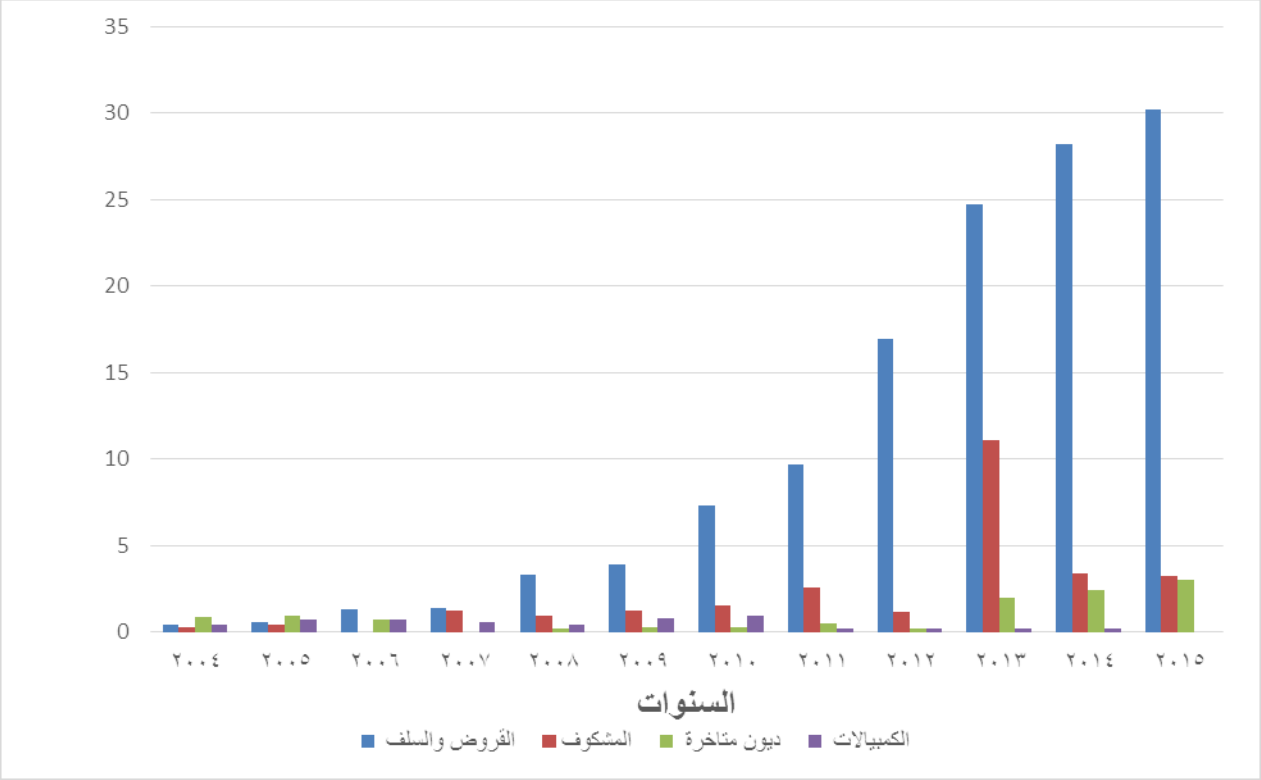

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(6)

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للائتمان النقدي فقد توزع الائتمان النقدي بين القطاعات المختلفة، حيث كان للإجراء الذي اتخذه البنك المركزي العراقي بعد عام 2004 الذي يمثل تحرير الائتمان والتخلص من سياسة توجيه الائتمان نحو قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى الأثر الواضح على توزيع الائتمان حيث كان الائتمان النقدي قبل عام 2004 يوجه نحو قطاع معين ويتم وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى ، مما يؤثر على القدرة المالية لباقي القطاعات ، لذلك فانه يتضح من الجدول (7) والشكل (4) الذي يبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية ان الائتمان قد توزع بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبحرية ، حيث قد توزع الائتمان النقدي البالغ (36.8) ترليون دينار في عام 2015 بين القطاعات الاتية بنسبة (38.92 %) لقطاع خدمات المجتمع و (14.27 %) لقطاع المطاعم والفنادق وتجارة الجملة والمفرد و (22.86 %) لقطاع التشييد والبناء و (6.52 %) لقطاع الصناعة التحويلية و (5.94 %) لقطاع النقل والمواصلات والتخزين وحصل قطاع الزراعة والصيد على (5.55 %) و (2.22 %) لقطاع الكهرباء والماء والغاز و (3.61 %) لقطاع التمويل والتامين و (0.11 %) لقطاع العالم الخارجي والتعدين، ان هذا التوزيع المتنوع الائتمان النقدي بين القطاعات انما يدلل على الأثر الإيجابي للإجراء الإصلاحي الذي اتخذه البنك المركزي والمتمثل بتحرير الائتمان وعدم توجيهه نحو قطاعات معينة.

الجدول (7) التوزيع القطاعي للائتمان

النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة 2012 – 2015 (مليار دينار)

السنوات / القطاعات	2012	2013	2014	2015
الزراعة والصيد	1701.3	1808.5	1936.80	2038.1
التعدين	0.1	5.9	22.2	0.4
الصناعة التحويلية	1477	1641.70	1995.4	2369.7
الماء، الكهرباء والغاز	162	118.3	950.4	817.7
التجارة ، المطاعم والفنادق	5798.8	4846.30	4871	5246.4
النقل ، التخزين والمواصلات	1872.7	2422.40	2154.40	2181.9
التامين والتمويل	238.9	674.6	1067.60	1328
خدمات المجتمع	10688.1	10448.70	12222.50	14303
العالم الخارجي	137.9	214.8	27	39.1
التشييد والبناء	6362	7771.0	8877.7	8401.3
المجموع	28438.8	29952.2	34123.10	3675

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،النشرة السنوية للمدة(2012–2015)

الشكل (4) التوزيع النسبي للائتمان النقدي الممنوح بين القطاعات الاقتصادية لعام2015

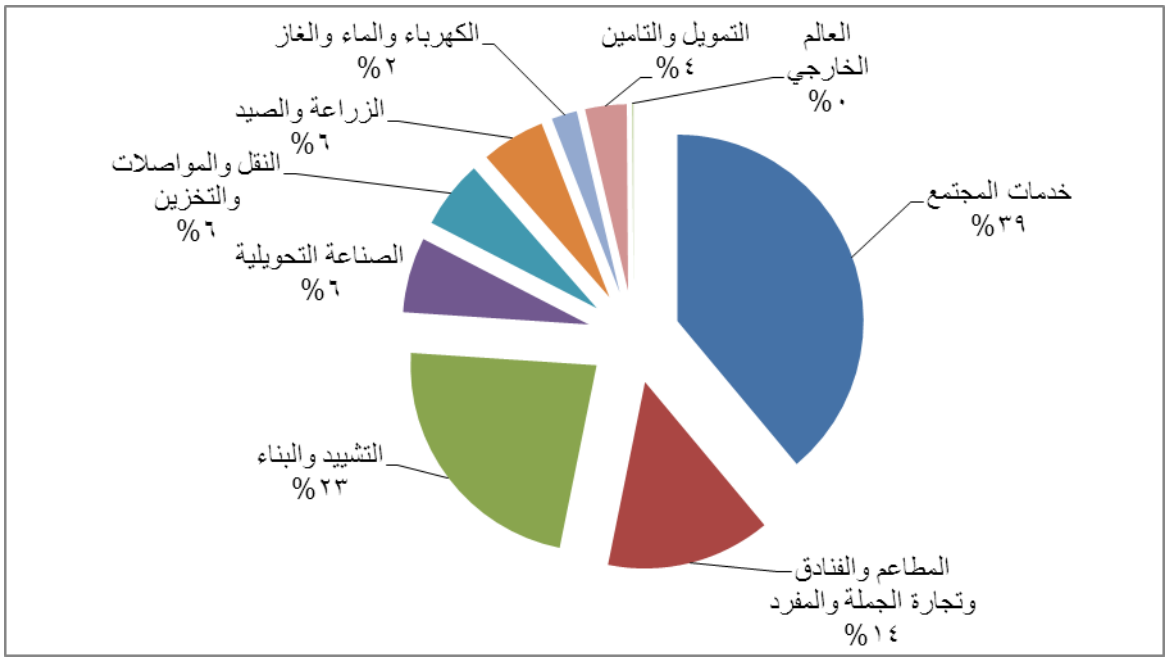

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(7)

3-2- تطور الائتمان التعهدي

يمثل الائتمان التعهدي في العراق الاستثمارات وخطابات الضمان وشهدت تطوراً ملحوظاً خلال المدة 2010- 2015 ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (8) والشكل (5) حيث بلغ اجمالي الائتمان التعهدي في عام 2010 (35.4) ترليون دينار منه (30.1) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية(85%) و (5.3) ترليون دينار للمصارف الخاصة وبأهمية نسبية(15%) وازداد اجمالي الائتمان بعد عام 2010 حيث بلغ في عام 2011 (38.8) ترليون وبنسبة نمو (9.6%) توزع بين المصارف الحكومية والخاصة حيث بلغ الممنوح من قبل المصارف الحكومية (32.2) ترليون دينار والمصارف الخاصة (6.6) ترليون دينار ، ان من أسباب الزيادة في هذا العام الاجراء الذي اتخذه البنك المركزي بتاريخ 2010/2/18 الذي يمثل اصدار تعليمات تلزم المصارف المجازة بزيادة رؤوس اموالها مما زاد من قدرة المصارف العراقية على منح الائتمان ، وايضا بسبب زيادة الاستثمارات والمشاريع المنفذة بعد عام 2010 التي تؤدي الى زيادة في خطابات الضمان حيث يلاحظ ان الائتمان التعهدي قد بلغ في عام 2013 (53.7) ترليون دينار منه (42.6) ترليون دينار للمصارف الحكومية و (11.1) ترليون دينار للمصارف الخاصة وايضاً تعود الزيادة الحاصلة في حجم الائتمان التعهدي للمدة 2010 – 2012 الى انخفاض أسعار الفائدة التي أصبحت تحدد وفق آلية السوق كأحد الإجراءات الإصلاحية التي اتبعتها السياسة النقدية بعد عام 2004 حيث انخفضت أسعار الفائدة على الائتمان المصرفي من (14.8 %) في عام 2009 الى (10.67 %) في عام 2010 .

اما عام 2014 فقد شهد الائتمان التعهدي انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغ (50.9) ترليون دينار ثم انخفض ايضاً في عام 2015 حيث بلغ(47.8) ترليون دينار وبنسبة انخفاض مقدارها(-6 %).

الجدول (8) اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العراقية الحكومية والخاصة والاهمية النسبية ونسبة التغيير للمدة2009-2015(تريليون دينار)

السنوات	الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية	الأهمية النسبية%	الائتمان التعهدي للمصارف الخاصة	الأهمية النسبية%	اجمالي الائتمان التعهدي	نسبة التغيير%
2010	30.1	85	5.3	15	35.4	_
2011	32.2	83	6.6	17	38.8	9.6
2012	33.7	76.5	10.4	23.5	44.1	13.6
2013	42.6	79	11.1	21	53.7	21.7
2014	40	78.5	10.9	21.5	50.9	- 5.2
2015	37.4	78.3	10.4	21.7	47.8	- 6

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للمدة (2010 - 2015)

الشكل (5) اجمالي الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف العراقية

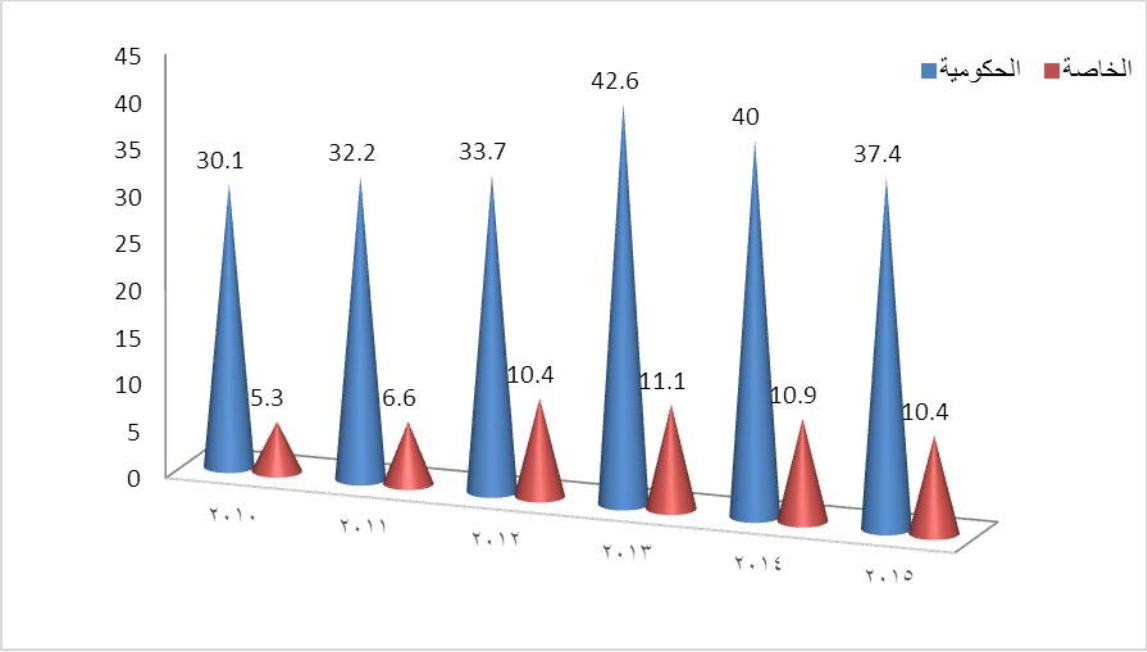

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(8)

ان من أسباب انخفاض الائتمان التعهدي في عام 2014 وعام 2015 هو الأوضاع الامنية المتردية في العراق وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية مما يؤدي الى التقليل من التوجه نحو خطابات الضمان وايضاً انخفاض مستويات السيولة النقدية في العراق.

رابعاً: مؤشرات تحليل الائتمان المصرفي

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحليل الائتمان المصرفي أهمها ما يأتي :

1- مؤشر اجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح هذا المؤشر نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي ويتضح من الجدول (9) ان هذا المؤشر قد سجل نسباً متفاوتة خلال مدة الدراسة حيث بلغ اقصى حد له في عام 2015 وهو (19.1 %) ، ومن اسباب بلوغ هذه النسبة هو انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام بسبب انخفاض اسعار النفط ، حيث ان النسبة المعيارية الدولية تشير الى ان نسبة مقدارها (5 %) تمثل مساهمة محدودة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقق نمو مستدام ، ان بلوغ المؤشر هذه النسبة (فوق النسبة المعيارية 5 %) يشير الى تطور دور الائتمان في دعم النشاط الاقتصادي (**عطية ، 2010 :188**).

الجدول (9) نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	اجمالي الائتمان (ترليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دينار)	اجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	0.810	53.2	1.53
2005	1.582	73.5	2.15
2006	2.636	95.6	2.75
2007	3.442	111.5	3
2008	4.55	155.6	2.92
2009	5.3	139.3	3.8
2010	9.4	171.9	5.4
2011	13	211.3	6.1
2012	20.8	245.2	8.4
2013	23.6	273.5	8.6
2014	34.1	258.9	13.1
2015	36.8	191.7	19.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

2- مؤشر اجمالي الائتمان الى اجمالي الموجودات

يعد هذا المؤشر من اهم المقاييس التي تعكس كفاءة الاستثمار لأنه يبين المقدار المستثمر من اجمالي الموجودات على شكل ائتمان (**فهد ، 2011 :82**).

الجدول (10)

نسبة الائتمان الى الموجودات المصرفية

السنوات	اجمالي الائتمان (تريليون دينار)	الموجودات المصرفية (تريليون دينار)	اجمالي الائتمان الى الموجودات المصرفية%
2004	0.810	170.7	0.47
2005	1.582	213.2	0.74
2006	2.636	253.4	1.04
2007	3.442	282.2	1.21
2008	4.55	307	1.48
2009	5.3	334.2	1.58
2010	9.4	363.3	2.58
2011	13	143.9	9.04
2012	20.8	191	10.8
2013	23.6	206	11.4
2014	34.1	226	15
2015	36.8	223	16.5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

يتضح من الجدول (10) ان هذا المؤشر قد سجل نسب منخفضة خلال المدة (2004- 2015) وعلى الرغم من الارتفاع التدريجي في نسب هذا المؤشر حيث بلغت النسبة في عام 2015 (16.5 %) مما يدلل على انخفاض كفاءة المصارف العراقية الاستثمارية وعدم استغلال الموارد المتاحة بشكل جيد أي وجود موارد مالية عاطلة.

3-مؤشر اجمالي الائتمان الى اجمالي الودائع

يوضح هذا المؤشر اجمالي الائتمان الى اجمالي الودائع ويعد هذا المؤشر احد المؤشرات المهمة لأنه يبين قدرة المصارف على استغلال المواد المتاحة ويبين حجم الودائع المستثمرة على شكل ائتمان (**فهد ، 2011 :83**)،

الجدول (11)

نسبة الائتمان الى الودائع المصرفية

السنوات	اجمالي الائتمان (تريليون دينار)	الودائع (تريليون دينار)	اجمالي الائتمان الى الودائع المصرفية%
2004	0.810	4.31	18.7
2005	1.582	4.11	14.1
2006	2.636	6.68	39.4
2007	3.442	10.59	32.5
2008	4.55	14.7	30.9
2009	5.3	21.75	24.3
2010	9.4	36.3	25.8
2011	13	41.8	31.1
2012	20.8	42.5	48.9
2013	23.6	49.8	47.3
2014	34.1	67.8	50.2
2015	36.8	64.3	57.2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي.

يتضح من الجدول (11) ان هذا المؤشر قد سجل نسباً متفاوتة خلال المدة (2004 – 2015) حيث بلغ ادنى مستوى له في عام 2004 وهي (18.7 %) ووصل الى اقصى حد له في عام 2015 وهو (57.2 %) ان هذا التطور الذي يوضحه المؤشر انما يدل على تحسن قدرة المصارف على استغلال الموارد وزيادة ما هو مستثمر من ودائع على شكل ائتمان وايضاً بسبب انخفاض حجم الودائع في عام2015 بالمقارنة مع عام 2014 ، وان المصرف لا يستطيع استثمار او التصرف بمنح جميع الأموال المودعة لديه لان ذلك يعرضه للمخاطر بل يكون قد وضع قسم من الودائع لمواجهة طلبات المودعين الغير

المتوقعة ويكون امام المصرف تحدي ان يوائم بين المخاطر والارباح وما نلاحظه من مؤشرات القطاع المصرفي في العراق ان نسبة الودائع التي تمتلكها المصارف الخاصة مرتفعة مما يدلل على تردد المصارف في منح الائتمان بسبب تفاديها التعرض لمخاطر عدم السداد.

وانه على الرغم من الزيادة الواضحة في اجمالي الائتمان المصرفي خلال المدة 2004 – 2015 الا ان هذه الزيادة لا تلبي الحاجة الفعلية للاقتصاد العراقي وان من أسباب تردد المصارف في منح الائتمان هو ما يأتي :

1- ضعف التصنيف الائتماني للفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية (Moral Risk) حيث تتمثل هذه الفئة بالمقترضين **(تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2014 :19)**.

2- صعوبة تقييم الضمانات الكافية مقابل منح الائتمان (Collaterals) بسبب تأثير المخاطر التضخمية او مخاطر السوق**(تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2015 :15)**.

3- بسبب تركيبة الودائع لدى المصارف التجارية وخاصةً الاهلية التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل فان اغلب المصارف لا تتمتع بملاءة عالية تستطيع من خلالها توسيع نشاطها الائتماني**(تقرير الاستقرار المالي في العراق ، 2013 :29)**.

4- نتيجة الظروف الأمنية التي يمر بها العراق التي تؤدي الى تعاظم المخاطر الائتمانية فان السوق المالية لم تشجع المصارف على توفير الحد الأدنى من الائتمان من اجل تنشيط الاقتصاد ومكافحة الركود الاقتصادي بل انها شجعت المصارف على الاتجاه للاستثمار في أدوات البنك المركزي من اجل تحقيق اقصى الأرباح دون النظر الى ما تقدمه للنشاط الاقتصادي **(فيحان ، 2014 :55)**.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

5-1- الاستنتاجات

1- شهد القطاع المصرفي عدد من الإجراءات التي تهدف الى ايجاد انظمة مالية ومصرفية تنافسية من خلال إزالة كافة اشكال الكبح المالي مثل تحرير اسعار الفائدة وتحرير الائتمان والسماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع لها في العراق.

2- ادت اجراءات الاصلاح المصرفي والمتمثلة بالتخلص من الكبح المالي وتطوير نظم المدفوعات واعادة الهيكلة المصرفية الى زيادة اجمالي الائتمان النقدي من(0.810)ترليون دينار في عام2004 الى (36.8) ترليون دينار في عام2015 وادت الى توزيع افضل للائتمان.

3- على الرغم من ارتفاع رؤوس اموال المصارف العراقية وزيادة الودائع الا انها ماتزال متحفظة في منح الائتمان بسب سوء الاوضاع الأمنية وارتفاع المخاطر.

4- على اثر الاصلاح المصرفي فقد تم الاعتماد على الادوات الكمية الغير مباشرة بالإضافة الى الأدوات المبتكرة والفعالة كمزاد العملة الذي حقق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي وكان له الاثر في زيادة الائتمان وساعد على الحد من ظاهرة الدولرة.

5- على الرغم من اتباع البنك المركزي سياسة نقدية مرنة منذ عام 2009 لتشجيع المصارف على منح الائتمان وتخفيض سعر السياسة من 14% الى 6% الا ان نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي مازالت منخفضة.

6-- يمثل القطاع المصرفي عصب النظام المالي في العراق في ظل ضعف دور سوق العراق للأوراق المالية و نشاطه المحدود وقلة الادوات المالية المتعامل بها التي اقتصرت على الاسهم وعدد محدود من السندات الحكومية وعدم وجود التمويل متوسط وطويل الاجل الذي يساعد على تمويل المشاريع الاستثمارية ، وتتضح هيمنة المصارف الحكومية على اغلب الائتمان الممنوح على الرغم من ارتفاع رؤوس اموال المصارف الخاصة مما يوضح تحفظ المصارف الخاصة في منح الائتمان وان غلب الائتمان الممنوح هو ائتمان تعهدي.

7- يمثل الوعي المصرفي احد اهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة اقبال الافراد والمؤسسات على الايداع والاقتراض اذ يلاحظ ان العراق يعاني من انخفاض الوعي المصرفي بين الافراد وضعف التعامل مع الجهاز المصرفي.

5-2- التوصيات

1- على الرغم من الاجراءات التي اتبعها البنك المركزي لإصلاح القطاع المصرفي الا انها تستلزم اجراءات اضافية تدعم اجراءات الاصلاح المالي مثل الاندماج والاستحواذ المصرفي الذي سوف يشكل كيانات مصرفية كبيرة وقوية قادرة بشكل اكبر على تحمل المخاطر والتوسع في الائتمان .

2- تشجيع وتفعيل دور المصارف والمؤسسات المالية في تنفيذ استراتيجية البنك المركزي العراقي للسنوات(2016-2020) التي تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية و تطوير الهيكل التنظيمي للبنك المركزي العراقي وتطوير راس المال البشري بالإضافة الى تفعيل العلاقات الخارجية والداخلية .

3- العمل على اعادة تصنيف المصارف الخاصة وفق معايير الكفاءة بالاعتماد على المعايير الدولية وتشجيع المصارف على الاستفادة من توصيات لجنة بازل الدولية.

4-السعي للتحول الى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة الامر الذي يتطلب تنويع وتحسين وتسريع الخدمات وجذب الزبائن وانشاء فروع مصرفية اضافية مما يزيد من حجم الائتمان المصرفي المقدم.

5- تكوين مؤسسة ضمان الودائع وضمان الائتمان لحماية حقوق المودعين وزيادة الثقة بالمصارف التجارية وخاصة المصارف الخاصة لكي تشجع المصارف على منح الائتمان وعدم تخوفها وتمنحها الطمأنينة على اموالها مما يزيد الائتمان المصرفي.

7- توفير بيئة آمنة ومستقرة لعمل الجهاز المصرفي وتشريع القوانين التي توفر الحماية للمتعاملين مع الجهاز المصرفي لغرض زيادة الثقة بالقطاع المصرفي واشاعة ثقافة التمويل الاصغر والسعي لتحقيق الشمول المالي.

سادساً: المصادر

1- ثويني، فلاح حسن،2009،استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية،العدد.21

2-حسين، هندرين حسن،2014،استقلالية البنك المركزي ودورها في الحد من التضخم، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**،العدد38.

3-الراوي، وضاح عايد عبد محمد،2015،**اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي (تجارب اقطار عربية مختارة)**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار.

4- الزبيدي، فرح علي توفيق،2015،**المعايير الدولية للأشراف والرقابة المصرفية واثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.**

5- الشكرجي، بشار محمد، واخرون،2008، الاصلاح والتحرر المالي في العراق مع الاشارة الى التجربة المصرية، **مجلة تنمية الرافدين**، جامعة الموصل، المجلد30،العدد.19

6- الشكري، عبدالعظيم عبدالواحد و حسين حياة عبد الرزاق،2013،الاصلاح المصرفي في العراق-الواقع والمتطلبات، **مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية**،المجلد15،العدد1.

7- شاكر، هديل فاضل،2013، **دور قطاع المصارف في اداء الاسواق المالية مع اشارة خاصة لسوق العراق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

8-عطية، احمد صبيح،2010، **مدى فاعلية المؤسسات المالية الوسيطة في التأثير على النشاط الاقتصادي مع اشارة خاصة لتجارب شيلي ولبنان والعراق**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

9- عبدالحميد، عبدالمطلب،2013، **الاصلاح المصرفي ومقررات بازل3 ، ط1، الدار الجامعة ،الاسكندرية.**

10- فيحان، ممدوح عطا الله ،2014، **تحليل دالة التكاليف لعدد من المصارف التجارية العراقية**، اطروحة دكتوراه، غير منشوره، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

11- فهد، نصير حمود مزنان،2011،تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة2003-2008، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**،المجلد9،العدد4،-الصوري، ماجد،2014،اصلاح النظام المصرفي في العراق، مجلة الحوار الصادرة عن معهد التقدم للسياسات الانمائية.

12- موسى، سندس حميد، 2009، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق**، رسالة ماجستير ،غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

13- محمد، علي حسن زاير ،2014، **امكانية اعتماد نظام التأمين على الودائع، ودوره في الاصلاح المصرفي في العراق**، اطروحة دكتوراه ، غير منشوره ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

14-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، **التقرير السنوي للاستقرار المالي للأعوام(2010)(2012)(2014)(2015)** www.cbi.iq .

15- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، **التقرير الاقتصادي السنوي للأعوام(2004-2015)** www.cbi.iq .

16- البنك المركزي العراقي،2016،الخطة الاستراتيجية، **التقرير السنوي**، www.cbi.iq.